ندوة LERRN-IDRC: البحث المحلي حول التهجير القسري: دروس من شرق أفريقيا والشرق الأوسط

في 9 يونيو 2021، نظمت الشبكة المحلية لأبحاث اللاجئين (LERRN) ومركز البحوث للتنمية الدولية (IDRC) الندوة السادسة من سلسلة ندواتها حول التهجير القسري للتركيز على نظم المعرفة المحلية. هدف الندوة كان عرض نتائج مبكرة لمشروعهم حول نظم المعرفة المحلية في شرق أفريقيا والشرق الأوسط. باستناد إلى النتائج التي تم العثور عليها في كينيا وإثيوبيا ولبنان والأردن، ألقى المتحدثون الضوء على كيفية تعاون نظم المعرفة المحلية لإنتاج وترجمة وتعميم المعرفة للتأثير على سياسات وممارسات التهجير القسري. ناقشت الندوة أيضًا تأثير هذه النظم على تشكيل الحماية والمساعدة للأشخاص النازحين في المخيمات والمدن.

مفهوم "نظام المعرفة" ينشأ من دراسات التكنولوجيا وإدارة الاستراتيجية للإشارة إلى الشبكات التي تتشكل حول تحديات تكنولوجية محددة أو تحديات علمية أو اجتماعية، أو بين المنظمات المتواجدة جغرافياً في مجالات متكاملة. رغم ان لم يتم تطبيق هذا المفهوم بعد في مجال التهجير القسري، قام باحثو LERRN بتطوير تعريف لـ "نظم المعرفة المحلية" استنادًا إلى مناقشات أولية وابحاث. قدم جيمس ميلنر، مدير مشروع LERRN، هذا التعريف العملي:

"في سياق التهجير القسري، تشمل نظم المعرفة المحلية مجموعة من الفاعلين منهم من لديهم خبرات حياتية وفاعلو البحث وممارسون ينتجون ويستخدمون المعرفة في مجال التهجير القسري (بما في ذلك على سبيل المثال، الجمعيات والمنظمات غير الحكومية، ومراكز البحوث، والمعاهد، والشبكات، والجامعات والأكاديميين) والذين يتنسقون مع بعضهم البعض للتقدم في إنتاج معرفة جديدة داخل هذا النظام ولترجمة وتعميم هذه المعرفة للتأثير على السياسات والممارسات والعمل والخطابات والروايات لتعزيز مستوى المعيشة للأشخاص النازحين."

تحرص اللجان على التفريق بعناية بين مفهومي "محلي" و"محلي المعرفة". في حين يشير "محلي" ببساطة إلى البحث وإنتاج المعرفة الذي يجري داخل اختصاص جغرافي معين، يشير "محلي المعرفة" إلى الأنشطة التي تُحركها أجندات محلية وحيث يمتلك الفاعلون المحليون القدرة على صناعة القرار حول الأجندات والموارد.

هذه المسائل ليست جديدة بالنسبة للبحث في مجال اللاجئين والتهجير القسري. قبل أكثر من 20 عامًا، أجاد ب.س. شيمني (1998) في أن يظهر أن توسع الدراسات حول اللاجئين في الثمانينيات كان مرتبطًا بارتفاع "نهج جديد" في نظام اللاجئين العالمي. يُظهر هذا النهج، الذي دعمه الباحثون من الغرب وصانعو السياسات، انتقالًا بعيدًا عن سياسات الحقوق ومسؤولية الدول نحو سياسات تهدف إلى احتواء اللاجئين في الجنوب العالمي. دعا شيمني العلماء إلى تطوير "نهج جديد جديد" لإنشاء المعرفة والتي ينبغي أن تكون حساسة لل "تقسيم العمل الفكري الدولي المحرف" من أجل إقامة سياسات أكثر إنسانية وفعالة لتحسين حياة المتضررين من التهجير القسري. منذ شيمني، ازدادت الدعوات لإزالة الفكر الاستعماري من الدراسات حول التهجير القسري.

أوضحت الندوة كيف تظل مخاوف شيمني ذات أهمية مستمرة. زعم ناصر ياسين، أستاذ سياسة وتخطيط في الجامعة الأمريكية في بيروت، أن الاعتماد على المانحين الخارجيين والمنظمات الدولية وغير الحكومية يؤثر بشكل كبير على طابع نظم المعرفة في السياق اللبناني. فإن المانحون وعدد قليل من الجهات الدولية الكبيرة التي تحدد أجندة البحث وتحدد الأولويات والذين يستخدمون مواردهم لدعم الباحثين والمنظمات الخارجية بشكل غير نسبي. وهذا لا يحد من القدرة على النمو وتطوير أولويات الشبكات المحلية بشكل أكبر فحسب، بل يمكن أن يؤدي أيضًا إلى "بحث من غير جدوى" (البحث المكرر أو غير ذي صلة) و"بحث مستهلك" (استياء عام أو تجاهل للبحث). وهناك أيضًا خطر أن تفقد الجهات الخارجية اهتمامها في دولة معينة أو مبادرة معينة على الرغم من استمرار معظم الأزمات الحالية للتهجير القسري. بينما يتخذ الفاعلون المحليون منظورًا طويل المدى للتهجير، مع الحرص على استمرار البحث بعد تلاشي الاهتمام الدولي في البحث عن تهجير في سياق معين. نحن نشدد على الدور المركزي الذي تلعبه نظم المعرفة المحلية، استنتج ياسين أنه "نحتاج إلى تنمية مثل هذه النظم الموجودة في أماكن مثل لبنان والأردن أو شرق أفريقيا أو حتى شرق آسيا.".

بالإضافة تكلم المتحدثون أيضًا عن عمليات نظم المعرفة الديناميكية متعددة المقاييس في شرق أفريقيا والشرق الأوسط. أظهرت ليندا أوتشو، المديرة التنفيذية لمركز سياسة التنمية الهجرة الإفريقية في نيروبي، أنه في حالة كينيا وإثيوبيا، هناك نظم معرفية مختلفة على مستوى الماكرو والميسو والمايكرو. يُشير الماكرو إلى المستوى الوطني، الذي يشمل الجهات الحكومية الوطنية والمنظمات الدولية الكبيرة الممونة التي تستخدم الأدلة والبحث لإنتاج سياسات (بأنواع متفاوتة) بشكل أكبر. الميسو يُشير إلى المستوى المركزي المفتوح الذي يشمل الحكومات المحلية والمنظمات غير الحكومية والجهات الأخرى التي تنفذ السياسات والبرامج، وتتفاعل مع الجماعات المحلية والنازحين، وتنتج معلومات وأدلة وتعليقات حول أنشطتها. أما المايكرو فيُشير إلى المنظمات الصغيرة على المستوى المحلي التي تمتلك موارد محدودة وتجري أنشطتها بشكل عام لصالحها. فمن المستوى المايكرو ومن بين الجماعات التي تتأثر أكثر بالتهجير القسري، حيث نجد فاعلين وشبكات غير رسمية يمكن أن يلعبوا دورًا أكبر في إنشاء المعرفة.

كيا جيزهاغني، محاضر في جامعة أديس أبابا، أظهر مثال داغو - نظام تقديم المعرفة والمعلومات التقليدية المستخدم من قبل شعب العفر في إثيوبيا. بينما تم استخدام هذا النظام تاريخيًا لنشر الأخبار ذات الصلة بسبل المعيشة الرعوية، فهو ذو معنى محلي ويعد واعدًا للتعامل مع قضايا التهجير القسري.

ناقش المتحدثون أيضًا كيف يمكن أن تؤثر الديناميات السياسية الوطنية على وظيفة نظم المعرفة. زعم زين صوفان، متخصص في التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الأردن، أنه في حين أن الحكومة الأردنية قد أحرزت تقدمًا في التأثير على خطط استجابة اللاجئين في البلاد وأجندة البحث، هناك ديناميات اختصارية تحد من مشاركة البلديات بالكامل. تحديدا، فإن الطبيعة الهرمية للسلطة السياسية تجعل معظم بلديات البلاد معتمدة تمامًا على الحكومة الوطنية للتمويل والإرشاد السياسي. هذا ليس بالضرورة عقبة لا يمكن التغلب عليها، ولكنها عامل يشكل القدرة على تعجيل المعرفة على الواقع.

تطرقت مخاوف صوفان أيضًا إلى تحدي هيكلي هام آخر يواجهه نظم المعرفة المحلية في لبنان والأردن وكينيا وإثيوبيا في التأثير على السياسات. أكد جميع المتحدثين أهمية انفصال عمليات إنشاء المعرفة (على كل مستوى) عن ممارسة سياسة الصناعة نسبيًا. في حين أكد دولو نيارو، كبير المحاضرين والباحثين في جامعة موي، أن هذا يمكن تحسينه من خلال دعم أكبر للفاعلين على الأرض وزيادة التعاون بين الجامعات والشبكات الأخرى، مما يمكن أن يخلق فرصًا أكبر للالتحاق بالشبكات الوطنية والعالمية لصنع السياسات. تم التأكيد على كيفية تفاعل شبكات سياسة التهجير القسري مع نظم المعرفة، متى ولماذا وكيف، عُرضاً كفرصة مهمة للبحث المستقبلي. اقترحت ليندا أوتشو أنه من المفيد دراسة كيفية أن تكون الأدلة والبحث "مصفاة" بينما ينتقلون من مستوى محلي وميسو إلى المستوى الوطني. ومع ذلك، كما أظهر فريديريكو بورون، المدير الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في IDRC والمشرف المشارك، يمكن أن يكون الانفصال بين البحث والسياسة السياسة القائمة في مجال بحوث التهجير القسري هو قاعدة تقليدية يجب تحديها.

عند النظر في الدروس التي يمكن أن تنقل، أكدت التوصيات الأساسية نداء شيمني بضرورة "نهج جديد جديد". أكد المتحدثون على انتشار منتجي المعرفة المحليين وموجهيها ومستخدميها الذين هم على استعداد لتولي مزيد من التحكم في نظم المعرفة المحلية في مجال التهجير القسري، والذين سيستفيدون من دعم أكبر لضمان مشاركتهم الجدية في صنع السياسات الوطنية والعالمية.

من المحتمل أن يتطلب ذلك تغييرات في نماذج التمويل وآليات التنسيق لإنشاء المساحة، ولكن أيضًا إرادة لأساليب مختلفة. كما أكد ناصر ياسين، هناك حاجة لمزيد من البحث الغير تقليدي الذي يمكن أن يتضمن المزيد من الموارد لعلم المواطن، والتقييمات، والتجارب سواء ترجمت هذه التحولات التضمنية إلى تغييرات سياسية ملموسة على مستويات وطنية أو عالمية أمر آخر، ولكنها تمتلك ربما المفتاح لتطوير تخصص معرفي معين للتهجير القسري.

تم إعداد هذا التقرير بواسطة تايلر فولي، طالب دكتوراه، جامعة كارلتون.

سلسلة ندوات LERRN-IDRC حول التهجير القسري منسقة بواسطة جنيفر كانديجي، موظفة أبحاث في LERRN. لمزيد من المعلومات أو الأفكار، يرجى الاتصال بنا هنا.

ملاحظة: هذه الترجمة النصية تم إنشاؤها باستخدام أداة ذكاء اصطناعي.